

بناء المجتمعات المحلية من جديد: إعادة توطين اللاجئين في غواتيمالا

بقلم: جولي دي ريفيرو

أثناء الحرب الأهلية الغواتيمالية، فر ما يُقدَّر بنحو ١٥٠ ألف شخص من غواتيمالا طالبين اللجوء في الدول المجاورة (وبالأخص المكسيك)، بينما صار مليون آخرون في عداد النازحين داخل وطنهم.

وتعزيز مشاركة السكان بقدر أكبر في تقرير سياسات التنمية؛ كما تسعى أيضاً إلى وضع حد فوري لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق وإعادة السكان المطرودين وإشراكهم في الحياة الاجتماعية مرة أخرى.

وقد تم إنشاء «بعثة للتحقق» تابعة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ كل البنود الواردة في الاتفاقيات. والواقع أن الكثيرين يدون تجربة غواتيمالا من أنجح عمليات السلام التي أشرفت عليها الأمم المتحدة؛ فما أن بدأت عملية السلام حتى تم وضع حد لما يدور من صراع مسلح وانتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان الأساسية. إلا أن هذا لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن التعقيدات التي تحف بعملية التحول إلى السلام، فمعظم برامج عودة السكان وإشراكهم مرة أخرى في المجتمع تتم في إطار عملية هشة جداً من التحول الديمقراطي ونزع الطابع العسكري وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي.

الأماكن. وقد أدت الحرب الأهلية في غواتيمالا إلى تعطيل تطور السلطة المدنية والحياة المؤسسية، وجعلت القوات المسلحة على رأس الدولة والمجتمع.

وعندما بدأت المفاوضات الرسمية من أجل السلام في عام ١٩٩٠ كانت القوات المسلحة الغواتيمالية في واقع الحال قد انتصرت في المعركة العسكرية ضد الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية، إلا أن انتهاء الحرب الباردة وبدء عملية السلام في أمريكا الوسطى، وبدء عملية التحول الديمقراطي في غواتيمالا جعلها تدخل في التفاوض على مجموعة من الاتفاقيات لإنهاء المواجهة المسلحة. وتنص هذه الاتفاقيات على إزالة الصبغة العسكرية عن المجتمع (بما في ذلك تسريح الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية)، وتدعيم السلطة والأجهزة المدنية، والتحول إلى نظام ديمقراطي، وإقامة دولة قومية تشتمل على تنوع ثقافي ولغوي وعرقي وتحترم هذا التنوع. وتنص الاتفاقيات كذلك على اتخاذ تدابير لمعالجة الظلم الاجتماعي والاقتصادي،

كما أدى الصراع إلى وفاة واختفاء حوالي ٢٠٠ ألف شخص فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٦، ويقدر أن ٨٠٪ من هؤلاء الضحايا ترجع أصولهم إلى شعب المايا، وأن ٤٤٠ قرية من قرى المايا قد دمرت في هذه الحرب. وقد خلصت لجنة تقصي الحقائق في غواتيمالا المشكلة برعاية الأمم المتحدة إلى أن القضاء على هؤلاء السكان يمثل عملاً من أعمال الإبادة الجماعية يجب مساءلة الدولة بشأنه. ومن النتائج الجسيمة التي ترتبت أيضاً على هذه الحرب فرض الطابع العسكري على المجتمع، حيث أجبر ما يصل إلى ٩٠٠ ألف من الرجال والصبية على الالتحاق رغماً عنهم بدوريات الدفاع المدني، وهي جهاز شبه عسكري يستخدمه الجيش للسيطرة على مظاهر العصيان عن طريق التغلغل في جميع مجالات الحياة المجتمعية والأسرية والفردية. وقد تم إنشاء قرى «نموذجية» وما يسمى «بأقطاب التنمية» كشكل آخر من أشكال السيطرة على مستوى المجتمع وعلى المستوى المحلي مع تنصيب سلطات مخولة من قبل العسكريين في هذه

إعادة التوطين

وقوة التجربة التنظيمية

شهدت غواتيمالا عمليتين منفصلتين لإعادة توطين السكان فيها، الأولى هي موجة إرجاع السكان التي تبنتها حكومة غواتيمالا في عام ١٩٨٦ وأشرف عليها الجيش، حيث صدر العفو عن اللاجئين أفراداً وعائلات في مقابل عودتهم ليستقروا في المناطق الجديدة المعروفة «بأقطاب التنمية»، والقرى النموذجية والمجتمعات التي تعود أصولهم إليها. وقد تأثر هؤلاء السكان الذين يعرفون باسم «العائدين» بالبرامج العسكرية لإعادة إدماجهم في المجتمع وأجبروا على الخدمة في الأجهزة شبه العسكرية التابعة للدولة في إطار عقيدة النظام العسكري الخاصة بمناهضة العصيان.

أما الموجة الثانية من العودة فتختلف اختلافاً بيناً عن تجربة عام ١٩٨٦، إذ كانت وليدة تسوية تمخضت عنها المفاوضات بين حكومة غواتيمالا وهيئة تمثل السكان اللاجئين الذين انتظموا في المكسيك في إطار ما يعرف «باللجان الدائمة». وقد مهدت هذه التسوية الطريق للعودة الجماعية للسكان المطرودين حسب شروط وضعها اللاجئين واتفقوا عليها مع الحكومة، من بينها عودة اللاجئين في ظروف آمنة، وتنفيذ برنامج متكامل لإدماجهم من جديد في نسيج الحياة الاجتماعية يتضمن إتاحة الفرصة لهم للانتفاع بالأرض ونظم الائتمان. وبدأت أول موجة للعودة الجماعية في عام ١٩٩٣ لتأسيس مجتمع «فكتوريا ٢٠ دي إنيرو» في بلدية إكسكان-كيشي. وقد صاحبت مفضضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما يسمى «بالمجتمعات العائدة» في خلال رحلة العودة.

كما ظهر العديد من حالات العودة الفردية أو الأسرية بصورة تلقائية ودون مساعدة طوال الثمانينيات والتسعينيات، ومن المستبعد أن تكون مدرجة ضمن الإحصائيات الرسمية للحكومة أو الأمم المتحدة. كما ظل الآلاف من النازحين الداخليين مجهولين بسبب خوفهم من التعرض للاضطهاد، فلا يدري أحد إذا كانوا قد عادوا إلى مواطنهم الأصلية أم لا. إلا أن هناك

جماعة بعينها من النازحين الداخليين تعرف باسم «جماعات سكان المقاومة» نظمت نفسها تنظيمياً جمعياً في الخفاء، وبدأت أيضاً في التفاوض على العودة الجماعية.

ولئن كانت اتفاقية إعادة توطين السكان المطرودين لا تنص على كل الحقوق التي تم التفاوض عليها في إطار اتفاق «اللجان الدائمة» مع حكومة غواتيمالا، خصوصاً فيما يتعلق بتسهيلات الأرض والائتمان، فقد استفادت هذه الاتفاقية من التحقيقات التي أجرتها بعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة، وأدرجت كل السكان الذين أعيد توطينهم في عداد المستفيدين المحتملين. وتثبتت تجربة غواتيمالا أن أولئك الذي نظموا أنفسهم حصلوا على مستويات أفضل من المعونات من الحكومة ومن المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية أكثر ممن ظلوا مشتمين و/أو غير مدركين للمزايا التي

تشتمل عليها الاتفاقيات.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما حدث لمجتمعات سكان المقاومة، التي نزلت داخل البلاد، والتي تمكنت من الحصول على أراضٍ للاستقرار فيها مرة أخرى، وتلقّت برامج تعليمية واقتصادية مثمرة لإعادة إدماج أبنائها في نسيج المجتمع، بالإضافة إلى ما حصلت عليه من

تعمل مجتمعات العائدين وسكان المقاومة على دعم تنفيذ اتفاقيات السلام بالمشاركة الفعالة في البرامج التعليمية والصحية والإنتاجية لإعادة إشراك السكان في المجتمع

مساعداً لتوثيق أحوال سكانها، على العكس من آلاف النازحين الداخليين في شتى أنحاء البلاد الذين لم يحصلوا على أي معونات لأنهم ظلوا غير معروفين. ويصدق ذلك أيضاً على من تفاوضوا على العودة الجماعية في مقابل من عادوا قبل وضع هذا الإطار سواء على مستويات فردية أو أسرية، أو من أعيدوا في عام ١٩٨٦.

كما أن العائدين والنازحين الداخليين المنظمين، الذي بلغوا مستويات راقية من الوعي السياسي من خلال التنظيم، سعوا أيضاً إلى المشاركة «الاستباقية» في السياسات المحلية والبلدية، ويفضل استفادتهم من برامج التوثيق التي شملت المرأة، تحولوا سريعاً إلى جموع غفيرة تدخل في عداد الناجحين ومن ثم أصبحوا تكتلاً سكانياً يعتد به على المستوى المحلي. وقد تمكنت هذه الجموع في البلديات ذات الأعداد الكبيرة من العائدين و«مجتمعات سكان المقاومة» من حسم نتائج الانتخابات المحلية، بل إن أحد كبار زعماء مجتمعات سكان المقاومة انتخب عمدة في الانتخابات العامة الأخيرة.

كما تعمل مجتمعات العائدين وسكان المقاومة على دعم تنفيذ اتفاقيات السلام بأن تشارك مشاركة فعالة في البرامج التعليمية والصحية والإنتاجية لإعادة إشراك السكان في المجتمع بفضل الخبرة التي اكتسبتها في المنفى؛ وكان منهجها الاستباقي نحو تلك الاتفاقيات عاملاً أساسياً في تنمية المجتمعات وفي تمتعها الفعلي بحقوقها.

كما أثر تمكين المرأة من خلال التنظيمات النسائية في المنفى على دورها ومكانتها في المجتمع بمجرد إعادة توطين سكانه. إلا أن مجتمعات كثيرة شهدت ظهور مقاومة للدور الجديد الذي تود المرأة القيام به، إذ يبدو أن المنظمات النسائية كانت مقبولة فقط عندما



UNHCR/B Press

للخطر ثم التخلي عنهم عند قيام القوات العسكرية بعملياتها الانتقامية. كما بدأ العديد من العائدين في سحب تأييدهم للزعماء الذي تفاوضوا على عودتهم عندما لم تتحقق توقعاتهم عن شكل الحياة الذي كانوا يتطلعون إليه في غواتيمالا.

وهكذا أصبح على العائدين إلى غواتيمالا أن يعيدوا بناء مجتمعاتهم المحلية في ظل ظاهرة الاستقطاب، وهو ما ينطوي غالباً على إعادة تفسير تاريخ المجتمع المحلي والتاريخ الأسري والتاريخ الشخصي، ويضع البنية التنظيمية التي

الإشراك على عكس المجتمعات المحلية الأخرى.

بل إن الاستقطاب أدى إلى خلق انقسامات داخلية في مجتمعات العائدين نفسها، حيث بدأت المجتمعات التي تضم أعداداً كبيرة من أعضاء فرق حرب العصابات التي تم تسريحها تتأثر بهذه التوترات على نحو مطرد، خصوصاً عندما بدأ أعضاء المجتمعات المحلية الأخرى في السعي للحصول على دعم السلطة العسكرية في المنطقة أو في قبول الدعم منها. وفي كثير من الأحيان، استغل منطوق المجاهبة الذي خلفته

كانت تخدم الهدف العام المتمثل في العودة، ولكن بمجرد استقرار السكان في مواطنهم الجديدة بدأت المنظمات النسائية تشهد عملية تحول ترمي إلى دعم دور المرأة في المجتمع وتعزيز مشاركتها في صنع القرار في الأنشطة الاقتصادية خارج البيت. وفي كثير من الحالات المتطرفة، أثرت السلطات في المجتمعات المحلية أن تحل المنظمات التي تشارك فيها المرأة لأنها لا تنتمي إلى البنية التنظيمية للمجتمع ولا تخضع لسلطة المجتمع (الذكورية). وفي كثير من الحالات أجبرت المرأة عن التنحي عن الأنشطة التي تمارسها، وظلت مشكلة إعادة تعريف دورها في كثير من مجتمعات العائدين بلا حل.

لا تزال معظم المجتمعات المحلية تعتمد في معاشها على زراعة الكفاف وعلى المعونات الخارجية.

حل الخلافات

أقيمت لإعادتهم في موضع المراقبة والفحص؛ كما لا ننسى أن المصالح والتصورات الخارجية أثرت هي الأخرى على التطور الطبيعي لإعادة تكيف هذه المجتمعات المحلية، لكن العائدين ظلوا مستمسكين بمجتمعاتهم، وفي بعض الأحيان ظهر منهم بالتدرج قيادات تتسم بقدر أكبر من الاعتدال.

التحديات المستقبلية

لعل من أكبر الصعاب التي واجهت السكان العائدين فور استقرارهم مسألة إعادة إشراكهم في المجتمع من الناحية الاقتصادية والإنتاجية، فلا تزال معظم المجتمعات المحلية تعتمد في معاشها على الزراعة التي تقتصر على إنتاج حاجتها من الغذاء وعلى المعونات الخارجية. ولا يزال تطور هذه المجتمعات مقيداً بسبب ندرة الموارد البديلة لفرص العمل في مناطق إعادة التوطين، إذ تتسم هذه المناطق غالباً بتعذر الوصول إليها وبالانعزال من الناحية الجغرافية والتجارية والسياسية. كما أن معظم هذه المجتمعات ليس لديها سبيل للوصول إلى الطرق والمراكز التجارية وليس لديها البنية الأساسية الضرورية أو ما يكفيها من الخدمات التي توفرها الدولة (في مجالات القضاء والأمن والصحة والتعليم).

واليوم تواجه المجتمعات التي استقر فيها العائدون مظاهر الخلل البيئي التي عانت منها غواتيمالا على مر تاريخها والتي حاولت اتفاقيات السلام أن تعالجها. وثمة أمل في أن تؤدي روح المبادرة والطبيعة الاستباقية لهذه المجتمعات ومشاركتها في آليات وضع السياسات وصناعة القرارات المحلية إلى دعم جهودها من أجل التنمية على المستوى الإقليمي على الأقل. لكن عبء التنمية يقع على عاتق الدولة، التي ينبغي عليها أن تدرك أن النمو السكاني وتزايد ندرة الأراضي الزراعية المنتجة والأنشطة البديلة لتوليد الدخل سيستمر في تقليص قدرة هؤلاء السكان على البقاء وسيزيد من إمكانية نشوب صراعات اجتماعية؛ لذلك يجب على الدولة أن

الحرب لإعادة تحديد علاقات السلطة في وقت السلم، فاعتبرت قوى عديدة أن تحول فرق حرب العصابات السابقة إلى حزب سياسي يمثل تهديداً للاستقرار والسيطرة في المنطقة، وخشي كثيرون من العائدين إذا أمسك أعضاء الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية بزمام السلطة السياسية أن يعرضوهم مرة أخرى لتهديدات عسكرية. ومما عزز من هذه المخاوف انتشار شائعات عن احتمال وقوع انقلاب وظهور حركات التمرد المسلح من جديد.

كما كان لتوقعات الأفراد ورؤيتهم للماضي دور في هذه التغيرات، حيث ربط الكثيرون بين وجودهم في المنفى وبين العدوان العسكري، بينما أنجى آخرون باللائمة على فرق حرب العصابات في تعريضهم

إذا كان التنظيم يمثل مصدراً هاماً للتنمية أمام السكان الذين عادوا للاستقرار، فقد أدى أيضاً إلى إيجاد مستويات متفاوتة من المعونات أكدت على الخلافات القائمة أصلاً بين الجماعات المختلفة.

ففي معظم الحالات كانت المناطق التي استقرت فيها جموع العائدين قد مرت بعملية فرض الطابع العسكري عليها بهدف القضاء على التنظيمات والمبادرات الشعبية، الأمر الذي أدى إلى تغلغل الطابع العسكري في الثقافات والعادات ووضع السلطة العسكرية في مركز الصدارة في هذه المناطق. وهكذا ظهر الاستقطاب حول مجتمعات العائدين بسبب الإحساس الكامن بالريبة تجاهها، والذي أكد عليه حصول العائدين على المعونات والقروض وبرامج إعادة



مجلس الأمن يبحث دور المرأة في السلام

بقلم: مها مونا وريتشيل واطسون

بيريتوي كانكيندي مواطنة من بوروندي تتوق إلى انتهاء الحرب الأهلية التي مزقت وطنها على مدى سبعة أعوام.

لهم. وعلى الرغم من أن هؤلاء المشاركات شاركن بصفة مراقب فإن وجودهن دليل على الاعتراف الرسمي بقدرتهن على تحقيق السلام وصيانه: فقد قدم برنامجاً موحداً بشأن «اتفاق أروشا للسلام» تضمن مقترحات لضمان وضع ميثاق للمرأة في الدستور الجديد والاعتراف بحقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات.

وتدير كانكيندي مشروعاً ناجحاً لتربية الحيوان لصالح النساء من جميع الأعراق في وقت بلغت فيه الانقسامات بين الأغلبية من الهوتو والأقلية من التوتسي حداً من الصراع الدموي لم تبلغه من قبل، وتأمل كانكيندي أن يكون هذا المشروع بمثابة لبنة في بناء الأمن في القرى التي تعمل فيها.

النازحون الداخليون في
منطقة غاشي كانوا،
بوروندي

وفي هذه الأثناء، وعلى الصعيد الدولي، أصدر مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ قراراً تاريخياً (القرار رقم ١٣٢٥) يعترف أخيراً بجهود النساء من أمثال بيريتوي ورفيقاتها البورونديات ويشجعها، ويدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا إلى حماية النساء في أوقات الحروب فحسب، ولكن أيضاً إلى إشراكهن في مفاوضات السلام.

الطريق إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ تمخض هذا القرار عن جهود ائتلاف واسع من المجتمع المدني والأمم المتحدة وعدد من الجهات التابعة للدولة، حيث ضم مجموعة عمل معنية بالمرأة ممثلة عن المنظمات غير الحكومية، ومنظمة السلام والأمن (وأعضاؤها منظمة العفو الدولية ومنظمة «مناشدة لاهاي من أجل السلام»، ومنظمة «ألبرت إنترناشيونال»، واتحاد المرأة الدولي للسلام والحرية، ولجنة المرأة للاجئين والأطفال اللاجئين)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالمرأة (يونيفيم)، وإدارة النهوض بأحوال المرأة، التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة إلى ناميبيا. وقد عملت هذه الجهات معاً انطلاقاً من المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية، ومضت في متابعة هذه القضية حتى وصلت إلى استصدار قرار بشأنها من مجلس الأمن.

وكانت مجموعة العمل التي تمثل المنظمات غير الحكومية تشعر بالقلق من أن مجلس الأمن، وإن كان قد أشار فيما مضى إلى تجربة المرأة في الحرب تحت مظلة الضحايا المدنيين للصراع



UNHCR/Stone

وفي إطار هذا المشروع تحصل كل امرأة مشاركة فيه على عنزة تتولى تربيتها بشرط أن تسلم وليد العنزة فور ولادته إلى امرأة من جماعة عرقية أخرى. وتتقاسم النساء من الهوتو والتوتسي الحبوب والغلة، ويجب على النساء كما تقول كانكيندا «أن يعيين بعضهن وأن يدرن المشروع معاً؛ وقد بدأت نساء الهوتو اللاتي كن يقمن بأعمال الحصاد يأتين لزيارة نساء التوتسي في القرية، وشيئاً فشيئاً بدأ الخوف القائم بينهما يتلاشى».

وفي العام الماضي حصلت الجماعات المدافعة عن حقوق المرأة في بوروندي على حق المشاركة في محادثات السلام الجارية، ووافق حوالي ١٩ حزباً سياسياً مشاركاً في المفاوضات على دخول ثلاث سياسيات في فرق التفاوض التابعة

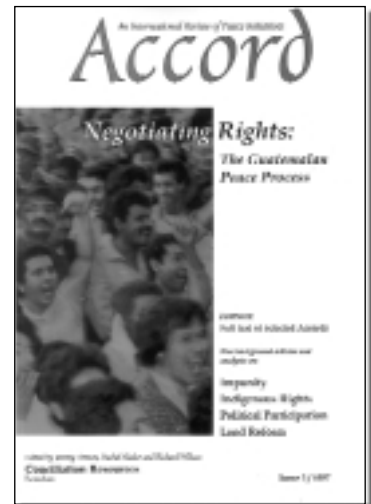
تتعرف رسمياً بتعرض السكان لأضرار معنوية ومادية في أثناء الحرب وأن تعمل على معالجة هذه الأضرار.

لقد قطعت المجتمعات التي أُعيد توطينها في غواتيمالا شوطاً طويلاً في عملية إدماج أبنائها في نسج الحياة الاجتماعية من جديد، حيث بدأت في مواجهة خلافاتها وتسويتها في الوقت الذي تعمل فيه على بناء القاعدة اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. وبخلاف هذا الإنجازات، ما زال أمامها أن تحقق المشاركة الفعالة لأبنائها كمواطنين في الدولة القومية الشاملة، الأمر الذي يمثل جزءاً من عملية التحول الأوسع نطاقاً التي يجب أن تخوضها البلاد برمتها حتى تعالج أسباب الفرقة الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والثقافية الكامنة في لب الصراع.

**جولي دي ريفيرو عضو سابق في بعثة
التحقق التابعة للأمم المتحدة في
غواتيمالا، وتعمل حالياً في مكتب
مفوضية الأمم المتحدة العليا
لحقوق الإنسان.
البريد الإلكتروني:
jderivero.hchr@unog.ch**

الآراء المعبر عنها في هذه المقالة آراء شخصية تخص كاتبها ولا تعكس بالضرورة رأي الأمم المتحدة.

يمكن الرجوع إلى التقرير الكامل «اللجنة توضيح الحقائق التاريخية» (وهو الاسم الرسمي للجنة) بالاطلاع على الموقع التالي على الإنترنت:
<http://hrdata.aas.org/ceh>
كما توجد أيضاً نسخة موجزة تتضمن النتائج التي خلصت إليها اللجنة والتوصيات التي وضعتها.



انظر صفحة ٥٠ للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذا وغيره من تقارير مجلة «أكورد»